

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٨٢

الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورني سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد بارو
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (عن الفترة الممتدة من ٢ آذار/مارس إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧) (S/2017/505)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1717893 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (عن الفترة الممتدة من ٢ آذار/مارس إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

(S/2017/505)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد نيكولاس هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان.

ويشارك السيد هايسوم في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/505، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان عن الفترة الممتدة من ٢ آذار/مارس إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة المجلس بمعلومات عن تقرير الأمين العام ل ٩٠ يوما (S/2017/505) بشأن الحالة في جنوب السودان.

وأود أن أقول في البداية أن أبناء شعب جنوب السودان ما زالوا في حاجة ماسة إلى السلام. وأكثر من نصف سكان البلد بحاجة إلى المعونة الغذائية، على الرغم من إمكاناته الهائلة للإنتاج الغذائي. وثالث السكان مشردون. ونصف أولئك المشردين من اللاجئين الذين يصلون إلى أوغندا بمعدل ٥٠.٠٠٠ شخص كل شهر من هذا العام. وفر آخرون إلى السودان بأعداد قياسية، كما تستضيف كينيا وإثيوبيا الآلاف من أبناء جنوب السودان. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن هذه المأساة تسبب فيها الإنسان. وهي ليست بظاهرة متعلقة بالأرصدة الجوية أو نتيجة للعداء التقليدي بين المجتمعات المحلية. بل هي نتيجة لقرارات الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي للحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض والكيانات المختلفة الأخرى مواصلة وإدامة النزاع المسلح من أجل تحقيق أهداف سياسية. والعنف الشديد لا يزال يزيد من الانقسامات فيما بين أبناء شعب جنوب السودان، مما يجعل من الصعب علينا وضع البلد مرة أخرى على طريق السلام والتنمية. وقد استمرت الأعمال القتالية بعد وقت طويل على التزام الرئيس سلفاكير بوقف إطلاق النار وما زالت تتكشف في مختلف أنحاء البلد. وفي الشمال، طردت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات المعارضة من معاقلها في الضفة الغربية لنهر النيل. وفي الشرق، استولت على مدن في شمال جونقلي. وفي الغرب، أجبرت الاشتباكات بين قوات الحكومة وقوات المعارضة حول واو ٢٢.٠٠٠ من الأشخاص إلى الاحتماء في البعثة. وبسبب القتال في الجنوب لم يبق في المدن الواقعة في المنطقة الاستوائية الكبرى سوى ١٠ في المائة من سكانها السابقين.

وفي خضم تلك الأعمال القتالية والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان، تبذل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قصارى جهدها لحماية المدنيين. وحفظة السلام لدينا يثابرون من أجل عبور نقاط التفتيش للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة حتى عندما تتعرض دورياتهم للخطر وإطلاق النار

وبينما نرحب بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس سلفاكير بمناسبة تنصيب اللجنة التوجيهية للحوار الوطني، نلاحظ بقلق أن وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه من جانب واحد لم يتحقق حتى الآن. وفيما يتعلق بتعهده بالإفراج عن السجناء السياسيين، أود أن أوضح للمجلس أنه رغم الإفراج مؤخرا عن أحد موظفي الأمم المتحدة، تم احتجاز موظفين آخرين لمدة سنتين دون توجيه التهم إليهم واحتجز موظف آخر مؤخرا في رمبيك. ويجب علينا أن نحكم على التزامات الرئيس على أساس أفعاله. والأهم من ذلك، ينبغي لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أن تغطي أخيرا بحرية التنقل بصورة كاملة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقق منها. فقد واجهت البعثة وآلية الرصد الكثير من العراقيل التي تعوق تحركاتهما، وتجعل عملهما صعبا للغاية وفي بعض الحالات مستحيلا.

ويشجعنا بيان ١٣ حزيران/يونيه الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي تضمن عددا من الخطوات الملموسة الرامية إلى إنعاش العملية السياسية في جنوب السودان. والمنتدى الرفيع المستوى المقترح المعني بالتنشيط الذي سيعقده مجلس وزراء الهيئة، واجتماع رؤساء أركان الدفاع لقوة الحماية الإقليمية، مبادرتان محمودتان نأمل أن يتم تفعيلهما قريبا.

وأود أن أسجل تأييدنا القوي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الإقليميين في سعيهم إلى المضي قدما لتفعيل مختلف المبادرات الواردة في البيان. إن البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام على استعداد لتقديم أي دعم قد يلزم لتحقيق تلك الغاية.

وأعتقد أنه من المهم أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على آرائنا بشأن الإشارات مؤخرا إلى احتمال إجراء انتخابات في جنوب السودان. وبموجب اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، يجب أن تجري الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية، التي كان من المتوقع أصلا أن تكون في عام ٢٠١٨. ويجب أن نكون واضحين بخصوص

أحيانا. ونهجم الاستباقي يدعم دعما مباشرا شعب جنوب السودان، وبنحهم الثقة بأننا هناك لحمايتهم، مما يمكننا من الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويساعدنا على دعم شركائنا في العمل الإنساني في ضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وفي الوقت نفسه، نواصل المضي قدما في نشر قوة الحماية الإقليمية. وقد بدأت في الوصول الأفرقة المتقدمة لوحدات الطلائع التابعة لقوة الحماية الإقليمية، بما في ذلك السرايا الهندسية والسرايا العالية الاستعداد. ومن المرتقب أن تصل الفروع الرئيسية للوحدتين بحلول أواخر تموز/يوليه. وrehنا بجاهزية الشحنات وبالوصول على التصاريح الأمنية والإعفاءات الضريبية النهائية من الحكومة الإثيوبية، فإن الوقت المتوقع للبدء في نشر سرية المشاة المتقدمة الإثيوبية هو تموز/يوليه، في أقرب وقت ممكن. والبدء بنشر القوات الكينية يظل مرهونا بإكمال العملية الجارية لإعادة المعدات المملوكة للوحدات في كينيا إلى الوطن من واو وتجديدها لاحقا لتلبية احتياجات قوة الحماية الإقليمية المساهمة.

وفيما يتعلق بتخصيص الحكومة لقطعة الأرض الثانية المطلوبة لموقع القاعدة الشمالية لقوة الحماية الإقليمية، فإن الحكومة قد أبلغت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل، بأنها خصصت موقعا تبلغ مساحته نحو ١٢ كيلومترا شمال وسط جوبا. وفي ١٩ نيسان/أبريل، قامت فرقة متكاملة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، برفقة قادة المجتمعات المحلية وممثلي الحكومة المحليين، بزيارة الموقع لتقييم مدى ملاءمته. وللبعثة عدد من التحفظات بشأن الملاءمة التشغيلية للموقع وإمكانية الوصول إليه، ولكننا نواصل استكشاف خيارات استخدامه بالاقتران مع القواعد الموجودة في تومبينغ ودار الأمم المتحدة، حتى لا تؤدي مسألة الأراضي إلى مزيد من التأخير في نشر قوة الحماية الإقليمية، حيث أن ذلك لا يزال عاملا هاما لتمكين العملية السياسية في جنوب السودان.

واحد وبدء الحوار الوطني في ٢٢ أيار/مايو، لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه التطورات سوف تسفر عن أي تحسن ملموس في الحالة الأمنية والإنسانية على أرض الواقع. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أنه لا قوة الحماية الإقليمية ولا بعثة الأمم المتحدة هي الحل لهذه الأزمة. ولن يتحقق السلام في هذا البلد إلا بعملية سياسية شاملة حقا وإرادة سياسية حقيقية من جانب الأطراف الرئيسية لإنهاء النزاع وتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لأكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن جنوب السودان. وملاحظاتي تكمل الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لأكروا، وتشمل التطورات المحددة لاستئناف العملية السياسية في جنوب السودان.

والنقطة التي سأبدأ بها هي الملاحظة الختامية لوكيل الأمين العام لأكروا: لن يتحقق السلام في جنوب السودان الذي مزقته الحرب إلا بعملية سياسية شاملة حقا.

ومن المهم تحديد ما هو المقصود بالعملية السياسية الشاملة في جنوب السودان. وببساطة، فإن أي عملية سياسية حقيقية وشاملة يجب على الأقل أن تشمل المقاتلين والقادة السياسيين الذين يؤيدون المقاتلون والمجتمعات المحلية، وكذلك الأطراف الموقعة على اتفاق السلام المبرم عام ٢٠١٥. وفي الوقت الحاضر، لا تلوح في الأفق أي عملية سياسية شاملة للجميع. ولا يزال هناك اتفاق السلام المبرم عام ٢٠١٥، الذي رعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشهدت عليه الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الطعن في حالته الراهنة، فهو يظل الوثيقة الوحيدة السارية

أنه إذا استمرت الحالة الراهنة للنزاع المسلح، والشلل السياسي، والتشريد الجماعي، والاحتياجات الإنسانية والاحتياجات من حيث الحماية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لن يكون ممكنا في جنوب السودان. وتشكل الانتخابات منتهى العملية الديمقراطية وتتطلب استقرارا في عموم البلد وبيئة يمكن للناس فيها التعبير بحرية عن آرائهم السياسية. كما يتطلب ذلك أن تكون المؤسسات الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق السلام حقا شاملة لجميع الفئات والانتماءات السياسية، على النحو المتوخى في الاتفاق.

وتطلب الفقرة ٣٤ من منطوق القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس استعراضا للتقدم الذي أحرزته الأطراف في وقف الأعمال القتالية والعودة إلى مسار الحوار وتحقيق الشمول داخل الحكومة، فضلا عن التوصية بإجراء أي تعديلات لازمة على ولاية البعثة. وفي ضوء عدم إحراز تقدم في هذه المجالات الرئيسية، واستمرار الأزمة السياسية والأمنية، لا يمكننا أن نوصي بإجراء أي تعديلات على الولاية الحالية للبعثة. ومن المؤسف أن استمرار العمليات العسكرية الكبيرة في الميدان، وانعدام الحوار بين الأطراف، وغياب شمولية المشاركة الحقيقية في الهياكل الحكومية في جنوب السودان يعني أن ولاية البعثة، بأكملها الحالي بموجب القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، لا تزال وجيهة وملائمة للغرض. ويشمل هذا الدور قوة الحماية الإقليمية في تعزيز الأمن وحماية المدنيين في العاصمة. وسيكون لإعادة النظر في ولاية البعثة ومهام قوة الحماية الإقليمية ما يبرره متى ما ترسخ الوقف الحقيقي للأعمال القتالية، مُعززا بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الأمانة العامة تواصل بذل كل جهد ممكن للمضي قدما بمهام ولايتها الأساسية، بما في ذلك التعجيل بنشر قوة الحماية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن الرئيس أعلن وقف إطلاق النار من جانب

يسبقه عملية سياسية تهيئ البيئة الأمنية والسياسية الضرورية لإجراء حوار شامل وذي مصداقية.

ويُفسر مطالبة المعارضة بإلقاء أسلحتها من أجل المشاركة في الحوار الوطني على أنه دعوة إلى الاستسلام، بدون أي ضمان بأنه ستجري معالجة المظالم الأساسية. ومع ذلك، فمن المشجع أن اللجنة التوجيهية للحوار الوطني أعلنت في الأمس تحديدا عزمها على التشاور مع الجماعات المعارضة خارج البلد، بمن فيهم السيد رياك مشار.

ويبدو أن بدائل سياسية أخرى تعتبر غير مجدية سياسيا قد تم طرحها، مثل الوصاية وإجراء انتخابات مبكرة والعودة إلى الوضع السابق. وهذا الإدراك، مقترن بالمسار المتدهور في جنوب السودان، أدى الآن إلى فهم واسع النطاق بين سكان جنوب السودان والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بأنه لا سبيل سوى لإجراء عملية سياسية شاملة.

وتحقيقا لهذه الغاية، وعقب اجتماع الأمين العام الذي جرى في ٢٥ كانون الثاني/يناير، تحاور ورئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية الرئيس ألفا عمر كوناري مع حكومة جنوب السودان والجهات الفاعلة الإقليمية بغية إحياء العملية السياسية، والتوصل إلى وقف الأعمال العدائية وتهيئة بيئة تفضي إلى الحوار الشامل.

والحوارات التي أجراها - ويبدو أن من المقرر استئنافها بجدة قريبا بعد توقف دام ثلاثة أشهر - تبعها في ذلك الوقت زيارة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، إلى جنوب السودان بعد توليه منصبه. وهذه الجهود بمفردها لم تسفر حتى الآن عن اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام في العملية السياسية.

وتكلم رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس فيستوس موغاي، عن حدود تنفيذ اتفاق السلام في مواجهة

التي وقع عليها أصحاب المصلحة الرئيسيون. وعلى الرغم من أن الحكومة وافقت أصلا على النص مع تحفظات، يوجد الآن فهم واسع بأن النص يحظى بتأييد واسع النطاق من الغالبية ولا ينبغي تعديله إلا بالقدر الضروري الذي يجسد الحقائق الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بشرط الشمول.

إن طرد رياك مشار - وهو أحد الموقعين الرئيسيين - من جنوب السودان وعملية استبداله المطعون فيها بالجنرال تابان دينغ أضفى مزيدا من الصعوبة أمام إنشاء هذه العملية: المطالبة بعملية شاملة للجميع يتناقض مع الخطاب الذي يمثلته النائب الأول للرئيس دينغ وسيُدخل جميع جماعات المعارضة في ركب الحكومة. وقد ادعت الحكومة أن مشاركة السيد دينغ في الحكومة تفي بشرط الشمولية المنصوص عليه في اتفاق السلام، وبحسب هذا المنطق، طُلب من الحكومة تهدئة المناطق المتبقية التي تسيطر عليها المعارضة، ودأبت على اقتراح بدائل لعملية سياسية شاملة للجميع.

ومع ذلك، نشعر بأنه هذه المعارضة قد تفتت. وفي غضون ذلك، أتاحت استراتيجية التهدة أن تدعي المعارضة بأنها تحبذ السلام، بينما تبرر موقفها العسكري كحماية أنفسهم ضد هجوم حكومي. ومنذ تموز/يوليه، انتشر النزاع في جميع أنحاء البلد، وظهرت جهات فاعلة جديدة، مسلحة وغير مسلحة. وجميعها تتشدد بمبدأ أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع.

وكما أشار وكيل الأمين العام لأكروا، فإن مجرد تقديم قوة الحماية الإقليمية لا يمكن أن يكون بديلا عن الحل السياسي، بالرغم من أن يساهم بالتأكيد في تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام.

وأثيرت تساؤلات عما إذا كان الحوار الوطني يمكن أن يكون بديلا عن عملية سياسية شاملة. وما من شك في أن حوارا وطنيا جامعا وموثوقا، سيكون عملية هامة لبناء الدولة في حد ذاته. وفي جنوب السودان، ينبغي أن يبنى الحوار على أساس عملية السلام وأن لا يكون بديلا عن هذه العملية. ويجب أن

قررت عقد منتدى رفيع المستوى لإعادة التنشيط لأطراف اتفاق عام ٢٠١٥، بما في ذلك من سمتها "الجماعات المستبعدة". وستتناول المنتدى اتخاذ تدابير ملموسة لاستعادة وقف دائم لإطلاق النار وتعزيز التنفيذ الكامل لاتفاق السلام ووضع "جدول زمني منقح وواقعي" لإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية. وفي هذا الصدد، كلف مؤتمر القمة مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية بعقد وتيسير هذا المنتدى على سبيل الاستعجال بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، مع التأكيد على أهمية التعاون بين الهيئة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ومثلت تلك المقترحات، وكذلك تعيين الهيئة الحكومية الدولية لمبعوث خاص، نتائج إيجابية لمؤتمر القمة. غير أنه لا يزال هناك أمر مثير للقلق، ألا وهو، الافتقار إلى جداول زمنية واضحة لتنفيذ المقترحات الواردة في بيان الهيئة الحكومية الدولية.

ويبدو أن هناك فهما مشتركا الآن لأن أي عملية سياسية ذات مصداقية في جنوب السودان لا بد وأن يُمثل فيها، من بين آخرين، كل من حكومة الرئيس كبير والجناح المعارض في الحركة الشعبية، أي فصل رباك مشار، وإن لم تحضرها بالضرورة الأطراف الرئيسية بنفسها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستقتضي مشاركة الجهات الفاعلة الجديدة التي برزت مؤخرا، وذلك على الأقل لأغراض التفاوض على وقف لإطلاق النار وتعديل اتفاق السلام.

وشرعت جماعات المعارضة في عقد اجتماعات في نيسان/أبريل وبدأت إصدار بيانات مشتركة بشأن التطورات في البلد. وتفيد أنباء بأنها اجتمعت مع المسؤولين الحكوميين في الدول المجاورة لالتماس تفهمهم ودعمهم. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الجماعات ستتجاوز الخلافات القائمة بينها، ولا سيما بشأن مسألة قيادة المعارضة. غير أن المناقشات التي جرت في محفل أوسلو في الأسبوع الماضي بين جماعات المعارضة، والتي ترأستها، كشفت عن اتساع الأرضية المشتركة فيما بينها، بل وبين المعارضة والحكومة، عما كان يُعتقد سابقا.

تفشي النزاعات وعدم مشاركة المقاتلين الفاعلين، ودعا إلى بذل جهد موحد لتأمين تلك الشروط.

وبوسعي الإفادة بأنه يجري الآن وضع ترتيبات كي يعمل الرئيس كونايري وموغاي ومكتبي معا لإعداد خطة عمل مشتركة، سيجري لاحقا الترويج لها بشكل مشترك في أوساط القادة الإقليميين في الأسابيع المقبلة.

وفي مواجهة تدهور الحالة في جنوب السودان وتزايد دعوات المجتمع الدولي من أجل الانخراط، فإن جيران جنوب السودان يستكشفون أيضا السبل والوسائل الكفيلة ببدء عملية قد تضع حدا للنزاع. وتركز إحدى هذه المبادرات، بقيادة الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، على إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبعد أن لاحظت أن القرار السابق باستبعاد الجناح المعارض في الحركة الشعبية بقيادة رباك مشار من هذه العملية قد أثار انتقادات من بعض المشاركين، تواصلت أوغندا الآن، وإن كان ذلك قد جاء متأخرا، مع السيد مشار الذي رفض المشاركة بسبب ظروفه الحالية ولعدم إعطائه مهلة كافية قبل توجيه الدعوة. ومن الجدير بالذكر أن مجموعة المحتجزين السابقين قد انتقدت في وقت سابق المبادرة الأوغندية لمنحها الأولوية لتوحيد الحركة وليس لإنهاء الحرب.

ونفهم أنه جرت أيضا مناقشات بين الرئيس كينييما وأحزاب المعارضة بشأن تيسير عقد اجتماع لجماعات المعارضة كافة في كينيا. وفي إشارة منها إلى ما أفادت به التقارير عن اختطاف شخصيات معارضة في كينيا، أعربت بعض هذه الجماعات عن القلق إزاء مكان عقد الاجتماع. لكن يبدو أنها تُؤمن إنشاء منبر مشترك باعتباره خطوة ضرورية للمشاركة السياسية الكاملة مع الحكومة.

وانبثقت أحدث مبادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في ١٢ حزيران/يونيه. وبينما أكدت الهيئة من جديد أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لم يبرح السبيل الممكن الوحيد لتحقيق السلام، فقد

تود أوروغواي أن تؤكد مجددا قلقها وانزعاجها الشديدين في ضوء الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية التي تعصف حاليا بجنوب السودان. وقبل شهر (انظر S/PV.7950)، نوه وفدي بإطلاق الحوار الوطني وإعلان وقف الأعمال القتالية من جانب الرئيس سلفاكير. وفي ذلك الوقت، أوضحنا أن هناك حاجة إلى متابعة كل من هاتين المبادرتين. واليوم، يؤسفنا ملاحظة أنه لم يتحقق تقدم يُذكر - لا شيء عمليا - بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، الأمر الذي أصاب السكان بيأس شديد. ورغم إعلان وقف الأعمال القتالية من جانب واحد، تواصلت الاشتباكات المسلحة في البلد خلال الأشهر القليلة الماضية.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من أعضاء المعارضة قد رفضوا الشكل الحالي لعملية الحوار الوطني التي أطلقتها الحكومة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يواصل أصحاب المصلحة بذل الجهود لكفالة أن تكون عملية الحوار القائمة أكثر شمولا وتمثيلا لجميع الأصوات في جنوب السودان. فلن تتحقق الشرعية اللازمة لإيجاد تسوية سلمية للنزاع إلا من خلال الحوار الشامل للجميع. وعلاوة على ذلك، سيكون من المتعذر إطلاق عملية حوار ذات مصداقية في أجواء الحرب والخوف. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، الإسهام بطريقة منسقة في عملية الحوار في جنوب السودان، وفقا للشروط اللازمة لتحقيق شرعيتها.

ونؤيد الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/505) بشأن الهيكل والولاية الحاليين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، واللذين ما زالا مناسبين وملائمين للحقائق على أرض الواقع. وفيما يتعلق بتلك النقطة تحديدا، ترى أوروغواي أنه ينبغي للبعثة أن تُبقي حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وتقديم تقارير عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان على رأس أولوياتها. وفي هذا الصدد، ندعو

وأعتقد أن المطالبات باستئناف عملية سياسية شاملة للجميع أكبر اليوم مما كانت عليه قبل شهر، أو قبل ثلاثة أشهر؛ ولكن لا يزال هناك عمل كثير يجب إنجازه من أجل إرساء عملية سياسية ذات مصداقية. وينبغي للمجتمع الدولي، دعما لهذه الجهود، توجيه رسالة واضحة بأنه يدعم إطلاق عملية شاملة للجميع تضم جميع الجماعات المسلحة الكبيرة والأحزاب السياسية التي يمكنها، بدرجة أو أخرى، التأثير لوقف القتال الدائر. وينبغي دعم المبادرات، بما فيها المبادرات الإقليمية، التي تعزز الحوار في ما بين المعارضة وبين المعارضة والحكومة. وينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

أخيرا، ولتعزيز الرسالة المشتركة، لا يمكن إجراء انتخابات وطنية موثوقة إلا في نهاية فترة انتقالية تركز على المشاركة السياسية للجميع والاستقرار - لا في ظل ظروف انعدام الأمن وانتشار التشرد. وسيواصل مكثي التواصل مع جميع أصحاب المصلحة من السودانيين الجنوبيين والعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، في السعي لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا إزاء الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما للتو من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، ومن المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم. ونود أن نشكرهما على استعراضهما الشامل للغاية للأحداث الأخيرة في جنوب السودان.

الدولية المعنية بالتنمية من أجل تحقيق أهدافنا في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن أن الحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس سلفاكير قبل شهر من الآن شامل وشفاف حقاً. ولذلك رحبنا بالقرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والثلاثين لجمعية رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والقاضي بعقد منتدى للتنشيط. ومن الجدير بالذكر أن هذه المنبر سيشمل جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام والتحضير للانتخابات الديمقراطية المقبلة. وبالتالي سيتم وضع الأسس للمساعدة في بناء مؤسسات الدولة.

ثانياً، تشيد كازاخستان بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى تلك المناطق المحتاجة. ونوّه إلى الإشارة في التقرير إلى أن البعثة لا تزال تواجه عقبات بيروقراطية وقيوداً فيما يتعلق بعملياتها وحرية تنقلها في تنفيذ ولايتها. ويعرب وفد بلدي عن تأييده للنهج الثلاثي المستويات لحماية المدنيين، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال. ونؤيد توصية الأمين العام بأن تظل البعثة منظمة بموجب القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦).

ثالثاً، إن الظروف الإنسانية والأمنية الشديدة، فضلاً عن تزايد عدد المشردين داخلياً، تتطلب نظراً فيها بجدية. وينبغي على جميع الأطراف والجهات الفاعلة من غير الدول وقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لا سيما إلى المناطق المتضررة من المجاعة. وبشكل مماثل، يجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن نكفل ألا يحدث أي دمار بالقرب من المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المنقذة للحياة.

وندعو الشركاء الدوليين والمأنحين لضمان التمويل اللازم لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية. وندعو عاجلاً أيضاً إلى وقف الأعمال القتالية من جانب جميع الأطراف وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني من أجل كفالة سيادة القانون ووضع حد لكل

حكومة جنوب السودان إلى التعاون تعاوناً كاملاً في تنفيذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بما في ذلك فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية. وينبغي رفع أي قيود على حرية عمل البعثة في امتثال كامل لاتفاق مركز القوات. ونود أن نشير إلى أنه لا البعثة ولا قوة الحماية الإقليمية تملكان حلاً سحرياً لتسوية الأزمة. وإطلاق عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع، يكملها توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام في جنوب السودان.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بشجاعة وتفاني موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون توفير الحماية وتقديم المساعدة للملايين من ضحايا الكوارث الإنسانية، والذين يفعلون ذلك في بيئة عمليات خطيرة جداً.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الأزمة في جنوب السودان، وأعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، السيد هايسوم، على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين والثابنتين.

ونؤيد تماماً التوصيات الواردة في التقرير الفصلي للأمين العام (S/2017/7969) وتحديثه الشهري بشأن نشر قوة الحماية الإقليمية. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

أولاً، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، أحرز بصفة عامة تقدم ملموس طفيف في عملية السلام. ولا يمكن إلا الحوار شامل وشفاف، فضلاً عن التنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، أن يؤدي إلى مصالحة حقيقية.

وفي هذا الصدد، نحتاج إلى الدعم الكامل للجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية

كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2017/505)، لم تتوقف وأن المواجهات مستمرة في ولايات أعالي النيل والمنطقة الاستوائية الكبرى وبحر الغزال الكبرى وجونقلي والوحدة.

وندعو مرة أخرى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة إلى وقف إطلاق النار، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض التوترات وتمهيد الطريق بصورة بناءة للحوار. وقد رافقت عواقب هذه المواجهات زيادة في الاحتياجات الإنسانية لملايين من شعب جنوب السودان الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم. فمنذ ٢٠١٣، اضطرت ٣,٨ مليون سوداني جنوبي إلى مغادرة منازلهم. وكما يشير تقرير الأمين العام، منذ بداية هذا العام وحده، استضافت أوغندا قرابة ٢٤٧ ٥٠٠ لاجئ من جنوب السودان. وأرقام هذه الإحصاءات مزعجة، ونطلب الالتزام من جميع الأطراف بكفالة وصول المعونة الإنسانية دون عوائق وكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني.

وإزاء تلك الخلفية المقلقة، فالتعاون الإقليمي أمر حيوي لإحراز تقدم في هذا الصدد. وترحب بوليفيا بالبيان الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والثلاثين لجمعية رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي عقد في ٢ حزيران/يونيه وحضره مفوض مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وممثلو الأمم المتحدة وممثلو اللجنة الثلاثية المعنية بجنوب السودان. وننتفخ مع جميع الاستنتاجات المتوصل إليها في هذا الاجتماع الهام الذي جمع، في رأينا، أصحاب المصلحة الرئيسيين المهتمين بإيجاد حل للنزاع في جنوب السودان. وبناء على ذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية الواردة في البيان، التي تدعو الرئيس سلفاكير إلى:

”متابعة التنفيذ الصارم لوقف إطلاق النار وكفالة احترام القادة الميدانيين لوقف إطلاق النار واتخاذ تدابير سريعة ضد من ينتهكون قراره.

”وفي هذا الصدد، يحث مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية للجماعات المعارضة المسلحة على تبادل الدعوة

أشكال الإفلات من العقاب. وينبغي، كلما أمكن، إنشاء المحاكم المختلطة لتنفيذ عملية العدالة الانتقالية والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة النساء والشباب تعزز كثيراً من عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولذلك نشيد بتعيين النساء في الجهاز القيادي للجنة التوجيهية للحوار الوطني وندعو إلى زيادة إضافية في أعدادهن.

وأخيراً، ينبغي أن تظل الحالة في جنوب السودان أولوية قصوى للمجلس. ونشيد إشادة صادقة بأفراد البعثة وبالممثل الخاص للأمين العام السيد شيرر على عملهم في الميدان في هذه البيئة الصعبة. وستعمل كازاخستان مع أعضاء المجلس والجهات الفاعلة الرئيسية على إيجاد حل دائم للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلاً لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

إننا ممتنون للمعلومات التي قدمها لنا وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوث الخاص هايسوم في جلسة اليوم. ونقدر العمل الذي يقومون به في حالة بصعوبة الحالة في جنوب السودان اليوم. ومنذ بداية العام، كنا ندرس الحالة في جنوب السودان شهرياً تقريباً. وللأسف، شهدنا تقدماً ضئيلاً في الساحة السياسية وتحسناً لا يكاد يُذكر في الحالة الأمنية والإنسانية، التي لا تزال هي نفسها أو تفاقمت في مختلف أنحاء البلد منذ العام الماضي. إن من الضروري أن تُصبح أهدافنا المشتركة هي تنشيط العملية السياسية وتعزيز التنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وأن تُفهم بوصفها الحل الوحيد للنزاع.

وفي هذا الصدد، وكما قلنا في مناسبات سابقة، رحبنا بإعلان وقف الأعمال العدائية من طرف واحد الذي أدلى به الرئيس سلفاكير وبالشروع في الحوار الوطني. ومع ذلك، من الواضح أننا نحتاج إلى التزام أكبر من جميع الأطراف بحيث يمكن تنفيذ تلك المبادرات بنجاح. ويؤسفنا أن الأعمال العدائية،

لبلدي. وأود أيضاً أن أشكر السيد لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، على تكرمهما بتقديم إحاطتيهما الإعلاميتين.

وكما أبلغت في الشهر الماضي (انظر S/PV.7950)، تم رسمياً إطلاق الحوار الوطني وأقسمت اللجنة التوجيهية اليمين القانونية، وقد بدأ عملها بالفعل. إن الحوار الوطني خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد بدأ الرئيسان المشاركان ببذل جهودهما للجنة التوجيهية للوصول إلى أصحاب المصلحة في جنوب السودان، فضلاً عن أولئك الذين يعملون خارج البلد.

ويقود الرئيس المشترك للجنة التوجيهية حالياً وفداً في زيارة إلى جنوب أفريقيا للاجتماع مع السيد رياك مشار فيما يقود نائب الرئيس المشارك وفداً آخر في زيارة إلى الخرطوم وأديس أبابا للاجتماع مع الجماعات المسلحة الأخرى والأحزاب السياسية. وتأمل الحكومة أن ينضم جميع أصحاب المصلحة إلى مبادرة الحوار الوطني.

وينبغي ألا يُنظر إلى الحوار الوطني بأي حال من الأحوال بوصفه بديلاً عن اتفاق السلام الموقع في عام ٢٠١٥، بل باعتباره آلية عملية لحل المشاكل السياسية وإنهاء الحرب التي تسبب الموت والمعاناة لشعب جنوب السودان. وتؤكد الحكومة للمجلس والمجتمع الدولي أنها لن تتدخل في الحوار الوطني. وسيكون الحوار شاملاً للجميع وستحترم الحكومة نتائجه وتلتزم بها.

وتتواصل الحكومة مع الجماعات المسلحة الأخرى في البلد. وخلال الأسابيع الأخيرة، وافقت جماعات مسلحة أخرى من ولاية ياي ومنطقة راجا وقبيلة لولوو في ولاية واو وفي منطقة جونقلي الكبرى على إلقاء أسلحتها والمشاركة في الحوار الوطني. وهناك أيضاً مبادرات إيجابية يضطلع بها فخامة الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، لتوحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان وتشجيعها على الانضمام إلى الحوار الوطني. ونؤكد من

إلى وقف إطلاق النار فضلاً عن نبذ العنف... [في حين يؤكد على] أن جميع الجماعات المعارضة المسلحة في جنوب السودان تتقاسم أيضاً المسؤولية كاملة عن العواقب الإنسانية للنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في جنوب السودان“.

كما يُعرب عن البيان أيضاً عن ”القلق بشأن العقوبات التي تواجه الوكالات الإنسانية، بما في ذلك عمليات قتل العاملين في المجال الإنساني، ويحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته الحكومة لمعالجة مسألة الوصول من خلال إنشاء لجنة رفيعة المستوى للرقابة الإنسانية، وفتح ممرات إنسانية جديدة.“

ونرحب بشكل خاص بعقد منتدى تنشيط رفيع المستوى لبث حياة جديدة في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونأمل أن يكون هذا عنصراً هاماً في الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاق السلام.

وفيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، نرحب بالاجتماع مع رؤساء أركان البلدان المساهمة بقوات وممثلي حكومة جنوب السودان لتناول المسائل المتعلقة وتحديد الجدول الزمني النهائي للنشر الكامل من أجل التنسيق مع عمل بعثة الأمم المتحدة. وإننا ننتظر بشغف نتائج ذلك الاجتماع.

وأخيراً، نود أن نشدد على عمل الممثل الخاص ديفيد شيرر والمبعوث الخاص هايسوم وبعثة الأمم المتحدة. ونتمنى لهما كل النجاح في مساعيهم، ونقدم لهما كامل الدعم والمساندة في سعيهما إلى العمل في المستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى بشأن هذه القضية البالغة الأهمية بالنسبة

جانب الحكومة، أود أن أؤكد للمجلس أنها ملتزمة تماما بوقف إطلاق النار من جانب واحد. كما ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الثني عن اتباع نهج يقوم على المساواة في ميزان الأخلاق، والذي يؤدي إلى استفادة أصحاب المصلحة الآخرين. فهناك حاجة إلى التحديد الدقيق للجهة المرتكبة لأي انتهاك وتوقيت حدوثه.

إن العفو العام الذي أصدرته الحكومة عمن ينبذون العنف لا يستهدف عرقلة المساءلة والعدالة، ولكن تهيئة بيئة تمكن الناس من العودة والانضمام إلى الحوار الوطني. والحكومة تعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي محاسبة الناس على أفعالهم مع مراعاة الأصول القانونية.

لا تزال الحالة الإنسانية في البلد تشكل مصدرا للقلق البالغ. وقد كان لتغير المناخ، الذي يؤثر أيضا على المنطقة، وانخفاض أسعار النفط آثار سلبية على الحالة الاقتصادية مما يحول دون تمكن الحكومة من معالجة الأزمة بمفردها. وتعكف الحكومة على وضع تدابير، تشمل جمع الإيرادات غير النفطية وخفض النفقات وتعزيز النظام المصرفي والنقدي. ولا يمكن أن تحقق تلك التدابير نتائج بين عشية وضحاها. وندعو أصدقاءنا وشركاءنا إلى التدخل ومساعدة الحكومة على تفادي حدوث أزمة.

إننا نعي هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة مستدامة ودائمة في بلدنا. وتعرب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن امتنانها إزاء الجهود والمبادرات التي يضطلع بها قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجميع أصدقاء وشركاء جنوب السودان. ونشكر الرجال والنساء من أفراد الشرطة والعسكريين والعناصر المدنية العاملين في البعثة، وكذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، على جهودهم الدؤوبة التي لا تعرف الكلل لمساعدة شعب جنوب السودان

ولا تزال حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في جنوب السودان وبالعامل مع

جديد التزامنا بنشر قوة الحماية الإقليمية. وسيعالج نشرها أيضا شواغل أصحاب المصلحة الذين يساورهم شعور بانعدام الأمن في حالة عودتهم إلى البلد الآن.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أنه ليس من سياسة الحكومة عرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. فالبعثة موجودة في جنوب السودان بدعوة من الحكومة، ونحن عازمون كل العزم على دعمها. وتحدث معظم الانتهاكات المبلغ عنها عادة على المستويات الدنيا. ونحث البعثة على التنسيق مع الحكومة بالإبلاغ الفوري عن الحوادث المتعلقة بوضع عقبات عند حدوثها، حتى يتسنى محاسبة الفاعلين. وفي ضوء ذلك، أصدر الرئيس مرسوما يتضمن تعليمات صارمة بإزالة جميع حواجز الطرق ولجميع القادة الميدانيين بالسماح للبعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول دون معوقات.

ومنذ أن أعلن الرئيس وقف إطلاق النار من جانب واحد، لم تحدث أي مواجهات فعلية ومباشرة بين الحكومة والجماعات المتمردة وتتسم الحالة الأمنية العامة في البلد بالهدوء النسبي. بيد أن وقف إطلاق النار لا يزال يواجه تحديات حيث لم يعلن أصحاب المصلحة الآخرون عن وقف لإطلاق النار من جانبهم. ولجأت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان المتحالفة مع ريك مشار إلى شن هجمات بقصد التسبب في عدم الاستقرار وجذب اهتمام المجتمع الدولي. وتدين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بشدة الهجوم الأخير الذي شنته جماعة النائب السابق للرئيس على حافلة ركاب مدنية، كانت في رحلة تحت الحراسة من نيمولي إلى جوبا.

ولكي يصمد وقف إطلاق النار الأحادي الجانب، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مطالبة أصحاب المصلحة الآخرين باحترام وقف إطلاق النار بغية تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من إيصال المساعدات إلى المناطق التي تحتاج إليها. ومن

البعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي هذا المنعطف الخطير، وبينما تسعى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى تحقيق السلام والمصالحة والتعافي من خلال الحوار الوطني، نأمل أن يوفر مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعماً إيجابياً لتلك الجهود، بدلاً من نبرة التشكيك والرسائل السلبية والتهديدات بفرض جزاءات الصادرة عن البعض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.